



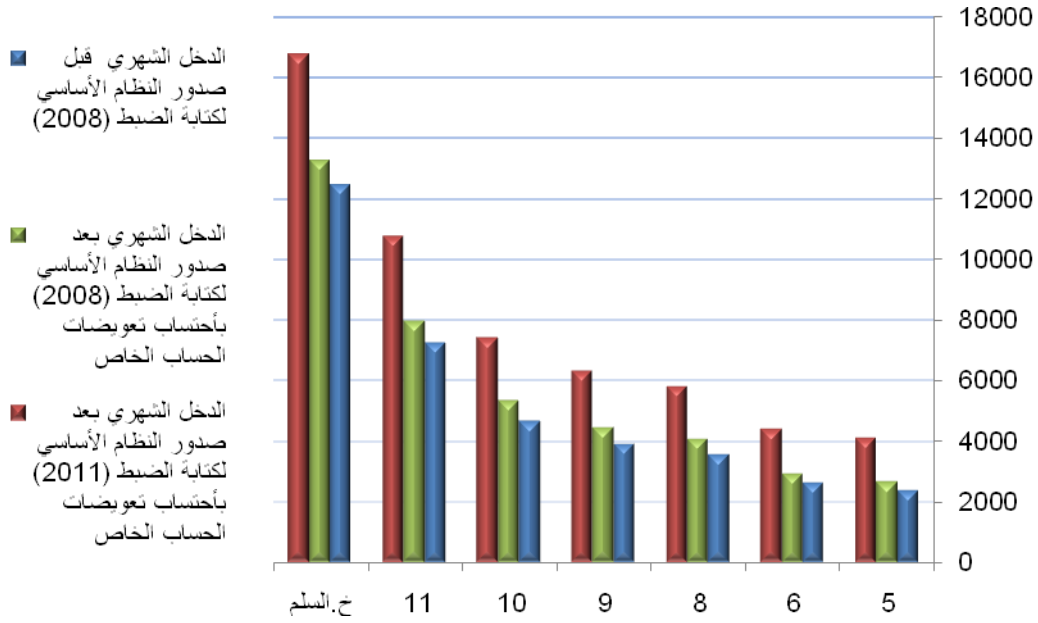
ورقة حول المكاسب التي تحققت لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط وتأثير الإضرابات على سير العمل بمحاكم المملكة

I- المكاسب التي تحققت لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط

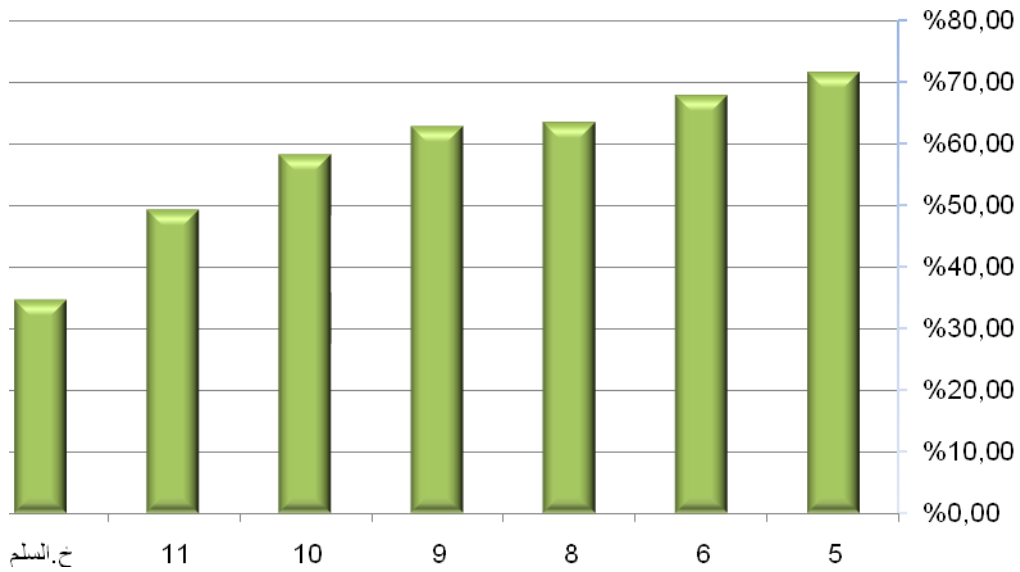
لقد تم تحقيق عدة مطالب أساسية لشغيلة القطاع بعد صدور النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، و همت هذه المكاسب الزيادة في الأجور بنسب مهمة لها تأثير إيجابي على الوضعية المادية والاجتماعية للشغيلة، والمتمثل في إدماج المبالغ التي تم رصدها في إطار الحساب الخاص في الأجر مع احتسابها في التقاعد.

1 على مستوى التعويضات

الوضعية المادية قبل و بعد صدور النظام الأساسي (2008 و 2011)						
نسبة الزيادة في الأجر	الدخل الشهري بعد صدور النظام الأساسي لكتابة الضبط (2011) بأحتساب تعويضات الحساب الخاص	الدخل الشهري بعد صدور النظام الأساسي لكتابة الضبط (2008) بأحتساب تعويضات الحساب الخاص	الزيادة الشهرية الصافية المقترحة من طرف وزارة المالية في إطار الميزانية العامة	الزيادة المقترحة في إطار الحوار الاجتماعي	الدخل الشهري قبل صدور النظام الأساسي لكتابة الضبط (2008)	السلم
71.37%	4101.26	2693.26	808.00	600.00	2393.26	5
67.78%	4398.90	2921.90	877.00	600.00	2621.90	6
63.41%	5819.12	4061.12	1158.00	600.00	3561.12	8
62.78%	6326.37	4436.37	1290.00	600.00	3886.37	9
58.16%	7404.87	5331.87	1473.00	600.00	4681.87	10
49.12%	10776.68	7976.68	2200.00	600.00	7226.68	11
34.63%	16780.65	13264.65	2916.00	600.00	12464.65	خ. السلم
درجة محدثة	19 382.06					الدرجة الممتازة



نسبة الزيادة في الدخل الشهري

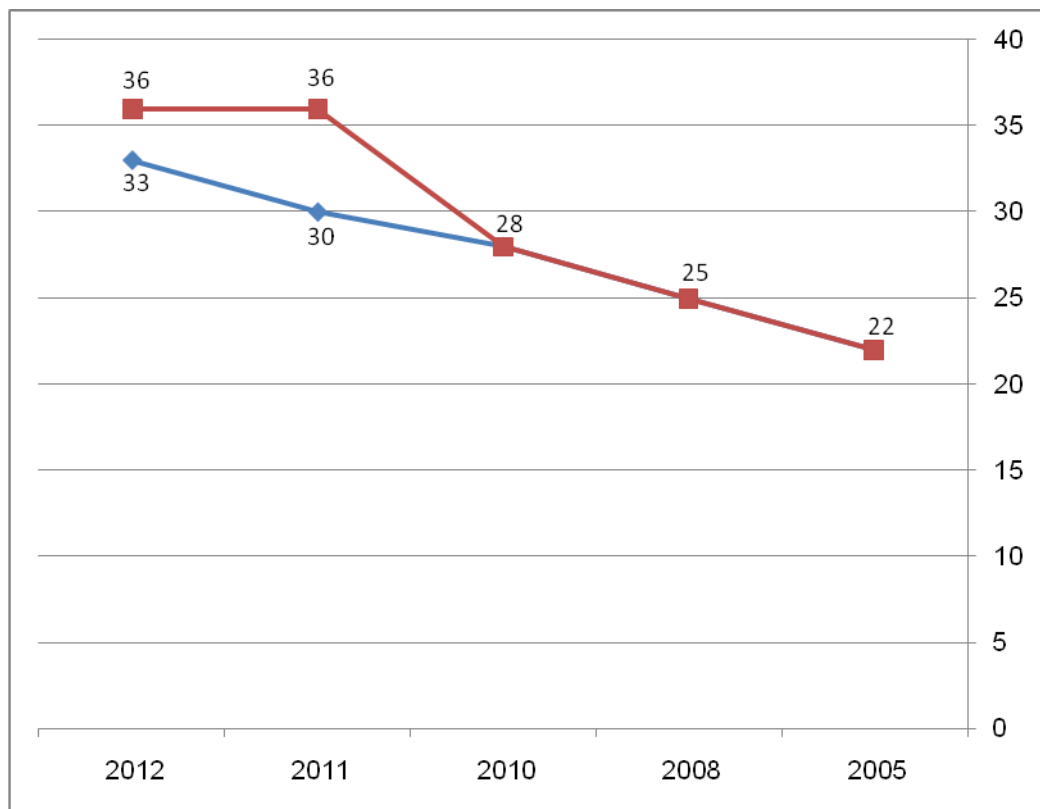


كما أن النظام الأساسي حمل في طياته مكاسب أخرى بالنسبة لموظفي هيئة كتابة الضبط تجلت على الأخص فيما يلي :

- حذف السلم السابع

- رفع نظام الحصيصة إلى 36 % بكيفية تميز موظفي هيئة كتابة الضبط عن المعمول به في إطار الوظيفة العمومية.

تطور حصيصة الترقيات بالمقارنة مع الوظيفة العمومية					
2012	2011	2010	2008	2005	
36	36	28	25	22	كتابة الضبط
33	30	28	25	22	الوظيفة العمومية



تحديد سقف الانتظار في أربع سنوات ابتداء من 2011/01/01 على خلاف باقي موظفي القطاعات الأخرى الذين لن يستفيدوا إلا برسم سنة 2012.

- حصر نسق الترقى في الرتبة في سنتين ؛
- خلق درجات جديدة في كل إطار ؛
- خلق درجة جديدة للترقي (الدرجة الممتازة) وكذا منصب سام لمنتدب قضائي عام ؛

-إدماج الموظفين الحاصلين على الشهادات والدبلومات في الدرجة الملائمة بعد المشاركة في مباريات مهنية.

2 تفعيل جميع المقترضات المتعلقة بالنظام الأساسي في شقيها التشريعي والإداري

أ - الشق التشريعي :

-إخراج النصوص التشريعية المنظمة لامتحانات الكفاءة المهنية والمباريات المهنية ؛
-إعداد مشرع مرسوم خاص بالتعويضات عن الساعات الإضافية والديمومة.

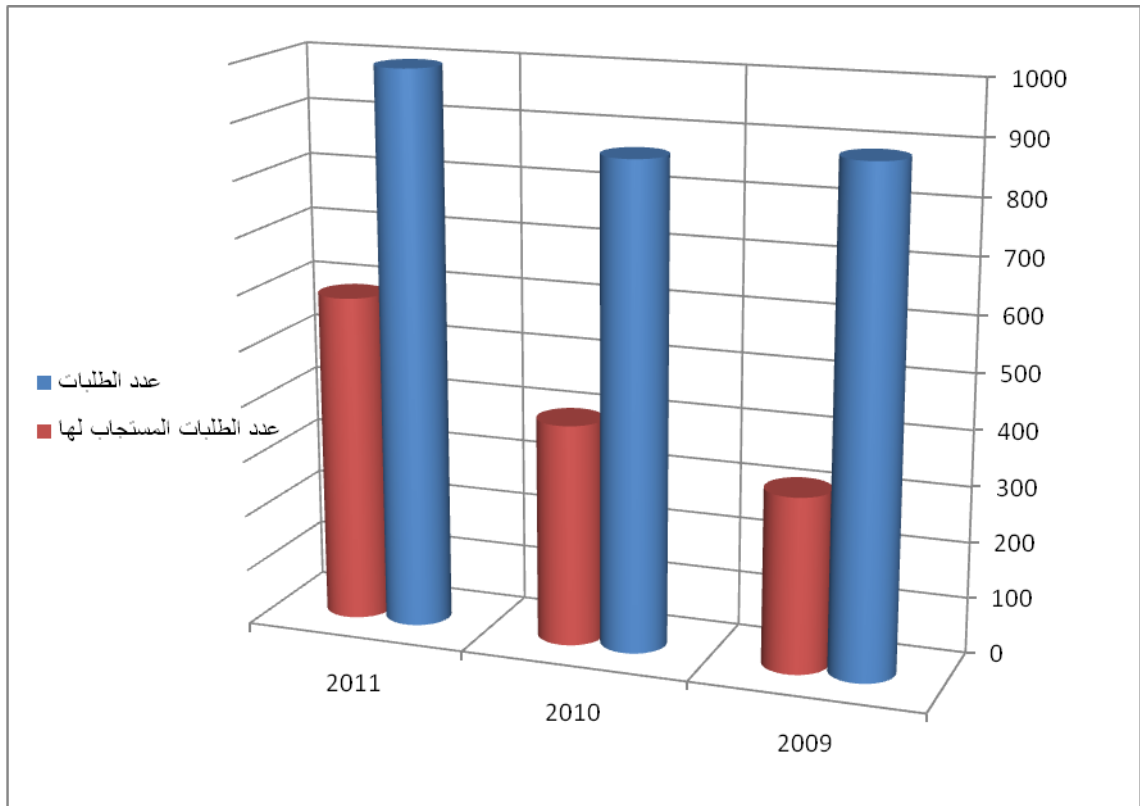
ب- الشق الإداري :

-إدماج الموظفين وفق مقتضيات النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط.
-البت في الترقيات (الرتبة والدرجة) من طرف اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء وفق نسق الترقي الجديد المضمن بالنظام الأساسي و الإعلان عن نتائجها ؛
-إجراء الامتحانات الكفاءة المهنية وفق المقترضات الجديدة وتم الإعلان عن نتائجها ؛
-إحصاء الموظفين الحاصلين على الدبلومات والدرجات العلمية التي تخولهم ولوج درجات موازية في أفق الإعلان عن تنظيم مباريات مهنية مستقبلا.

3 على مستوى تدبير الموارد البشرية

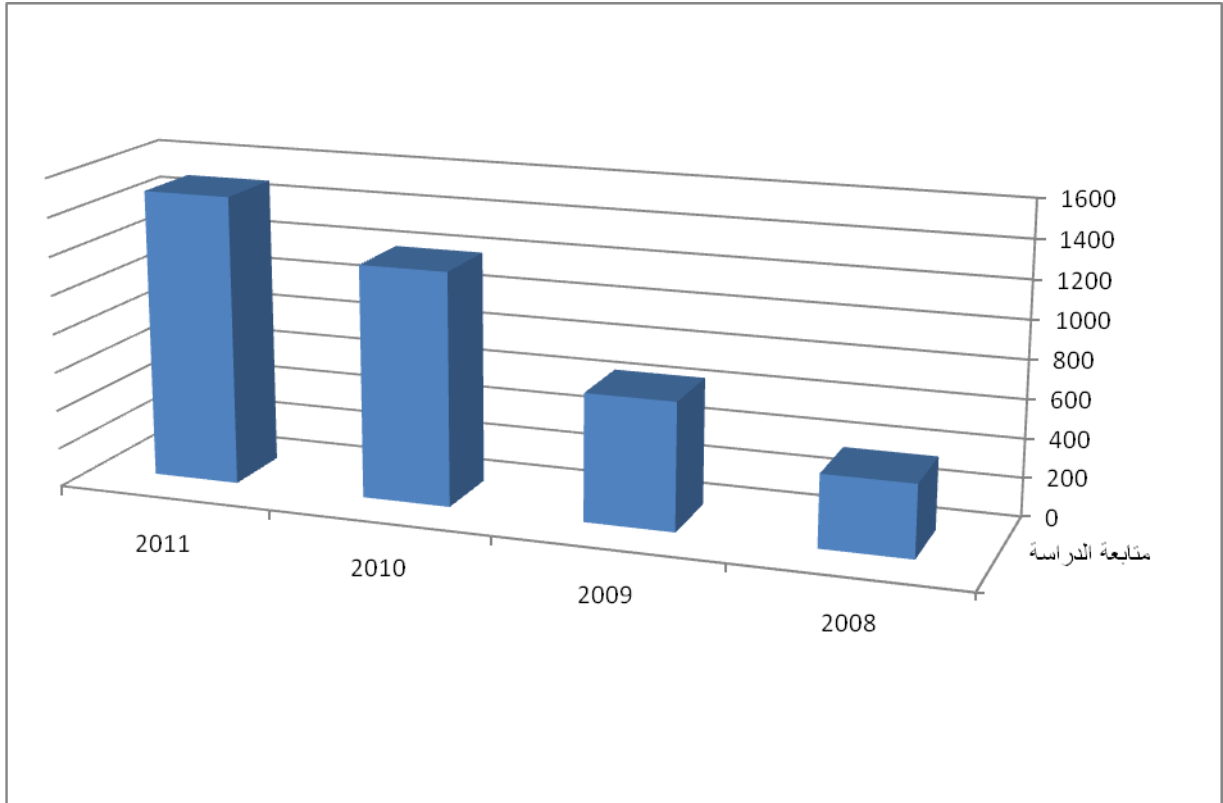
-إيلاء العناية للموظفين منذ التعيين، بحيث تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية دون المساس بحاجيات المصلحة الإدارية وتعتبر وزارة العدل والحريات رائدة في مجال مراعاة الوضعيات الاجتماعية للناجحين في المباريات ؛
-في مجال تدبير الحركات الانتقالية للموظفين يتم اعتماد نظام متميز بدورتين عادية واستثنائية بواسطة لجان مختلطة إدارية وتمثيلية نقابية و يراعى عند البت في طلبات الوضعية الاجتماعية والمصلحة الإدارية، وتتم الاستجابة الفورية لطلبات الالتحاق بالأزواج خارج الدورتين.
-وتقدم التسهيلات للموظفين في كثير من المجالات خاصة المتعلقة بالترخيص لمتابعة الدراسة وطلبات الاستقالة والاستيداع والإلحاق والرخص السنوية والطبية.

عدد طلبات الإنتقال (*)			
2011	2010	2009	السنة
994	865	887	عدد الطلبات
587	397	314	عدد الطلبات المستجاب لها
59.05%	45.90%	35.40%	نسبة الإستجابة



عدد طلبات متابعة الدراسة التي تمت الموافقة عليها (*)				
2011	2010	2009	2008	
1494	1202	657	373	متابعة الدراسة

(*) تتم الموافقة على جميع طلبات متابعة الدراسة.



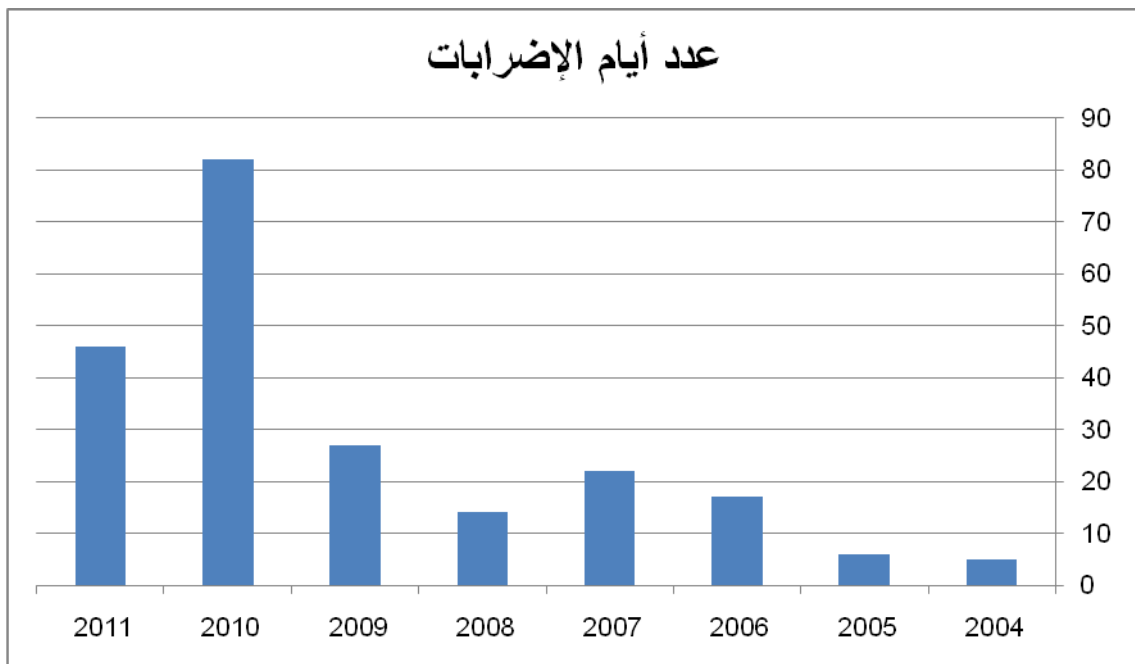
II- الإضرابات وتأثيرها على سير العمل بالمحاكم :

شكلت الإضرابات التي خاضها موظفو القطاع عراقيل للسير العادي للعمل بمختلف محاكم المملكة بفعل الشلل الذي كان يصيب دواليب كتابة الضبط انطلاقاً من الصندوق إلى غاية تنفيذ الأحكام والمقررات القضائية.

1 -تطور مسار الإضرابات بالقطاع:

لقد كان للإضرابات التي خاضها موظفو المحاكم انطلاقاً من سنة 2004 إلى غاية 2012 تأثيرات سلبية على سير عمل المحاكم، نوردتها وفق الجدول التالي :

الإنعكاس المالي لإضراب موظفي هيئة كتابة الضبط								
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
46	82	27	14	22	17	6	5	عدد أيام الإضرابات
305213	329191	120504	54946	82379	89651	12403	9505	عدد الأيام المؤدى عنها بدون عمل
1282	1383	506	231	346	377	52	40	عدد الموظفين الغائبين سنويا موازاة بعدد الأيام الإضراب
56.16	60.57	22.17	10.11	15.16	16.50	2.28	1.75	التكلفة المالية المؤداة و بدون عمل (مليون درهم)



2- انعكاسات الإضرابات على سير العمل بالمحاكم

لقد كان للإضرابات التي نفذها موظفو المحاكم بالمملكة خلال سنوات 2009-2010 تأثيرات سلبية على سير العمل بهذه المحاكم ويمكن أن نبرز ذلك انطلاقاً من عدة مؤشرات :

➤ على مستوى الجلسات :

1. تراكم الملفات، مما يكرس ظاهرة البطء وإطالة أعمار الملفات ؛
2. دخول بعض الموظفين الجلسات دون توفر الصفة القانونية وأداء اليمين القانونية مما يجعل محاضرتهم معرضة للطعن ؛
3. تمديد فترة اعتقال بعض المتهمين دون أي موجب قانوني ؛
4. عدم البت في طلبات السراح المؤقت.

➤ على مستوى الإجراءات :

حيث إن الإجراءات والأوامر القضائية المأمور بها خاصة تلك المرتبطة بآجال قانونية لا تجد طريقها إلى التنفيذ مما يؤدي إلى التأخيرات وإعادة الإجراءات من جديد :

1. إنجاز الاستدعاءات ؛
2. إنجاز شهادات التسليم.

➤ على مستوى الصندوق :

إن توقف سير الصندوق يعني :

1. حرمان المتعاملين مع القطاع من ممارسة حقوقهم القانونية وتفويت فرص عليهم ؛
2. حرمان خزانة الدولة من مداخيل هامة ، باعتباره مصلحة حيوية للتأشير على المقالات الاستعجالية ؛
3. الحرمان من ممارسة الطعون المخولة داخل آجال يحددها القانون.

➤ على المستوى الاجتماعي :

يؤثر الإضراب على حق من أهم حقوق المواطن الدستورية وهو الحق في التقاضي من خلال التأثير على السير العادي للإجراءات والمساطر وعموما على سير الدعاوى المرفوعة من طرف المواطن ومن أمثلة ذلك :

➤ على مستوى قضاء الأسرة :

-عدم منح الأذونات بالزواج ؛
-التأثير على سير قضايا النفقة وعموما عدم انعقاد الجلسات في وقتها.

➤ على مستوى القضاء الجزري :

-تمديد فترة اعتقال المتهمين ؛
-تأخر البت في طلبات السراح المؤقت.

وإلى جانب ذلك فقد كان لهذه الإضرابات انعكاسات سلبية على مالية الدولة في الجانب المتعلق بالمداخيل، نوضحها كما يلي :

3- التكلفة المالية للإضرابات :

